



النشرة اليومية

Thursday, 05 December, 2024



أخبار
الطاقة



إجماع على تمديد تخفيضات العرض من أوبك+ في اجتماعها.. اليوم

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

أحدث تخفيضات أوبك+ بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا. وتم تأجيل الزيادة من أكتوبر بسبب عدم توازن الأسواق. واقترح ممثلو شركات فيتول وترافجورا وجونفور أن أعضاء أوبك+ سيستمرون على الأرجح في تأخير خطتهم لبدء زيادة إنتاج الخام. وتأتي تعليقات ثلاث من أكبر شركات التداول في العالم قبل أن يعقد تحالف أوبك+ اجتماعًا وزاريًا لتقرير سياسة الإنتاج للعام المقبل. وعلى رأس جدول الأعمال ما إذا كان ثمانية أعضاء سيبدؤون في إعادة 2.2 مليون برميل يوميًا من تخفيضات الإنتاج «الطوعية» على مدى فترة 12 شهرًا تبدأ في يناير - بعد ثلاثة أشهر من المخطط لها في الأصل. وقال الرئيس التنفيذي لشركة جونفور توريون تورنكفيست في منتدى إنبرجي إنتليجنس في لندن: «أعتقد أنه لا يوجد مجال لهم لزيادة الإنتاج». وقال: «حتى الآن كانوا منضبطين للغاية واتخذوا القرار الصحيح بعدم إضافة أي نفط». ويتوقع معظم المتنبئين ضعف الطلب على النفط العام المقبل، مع تحول السوق إلى فائض. وقال بن لوكوك، رئيس قسم النفط العالمي في شركة ترافيجورا: «أظن أن البراميل العائدة ستؤجل مرة أخرى. إلى متى بالضبط؟ ربما ليس إلى هذا الحد، لكن لديهم الخيار لمواصلة التأخير لضمان توازن الأسواق». ويتم تداول العقود الآجلة لخام برنت للشهر الأول حاليًا عند حوالي 73 دولارًا للبرميل، أي حوالي 20 دولارًا للبرميل أقل من الأسعار قبل أن تعلن أوبك+ عن خفض الإنتاج الأولي في أكتوبر 2022. وقد خفض التحالف الإنتاج بنحو 4 ملايين برميل يوميًا منذ ذلك الحين، وفقًا لتقديرات أرجوس.

أجمع أغلب المحللين في مختلف أسواق النفط في العالم على احتمالية تمديد تخفيضات العرض من تحالف أوبك+ حتى نهاية الربع الأول 2025، وذلك وسط الاجتماع الذي تعقده اليوم الخميس اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج. وذكرت مصادر أنه من المرجح أن تمدد أوبك+ في اجتماعها أحدث جولة من تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية الربع الأول، لتوفير دعم إضافي لسوق النفط ولواجهة مخاوف الطلب العالمي وارتفاع الإنتاج خارج المجموعة. وتستهدف أوبك+، التي تضخ نحو نصف نفط العالم، تدريجياً فك تخفيضات الإنتاج حتى عام 2025. ومع ذلك، يشكل تباطؤ الطلب العالمي وارتفاع الإنتاج خارج المجموعة عقبات أمام هذه الخطة وتثقل كاهل توازن الأسواق، وتجتمع أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء مثل روسيا، اليوم الخميس لتحديد استراتيجية الإنتاج الخاصة بها، وعلى الرغم من تخفيضات الإمدادات التي أجرتها المجموعة، ظل خام برنت القياسي العالمي للنفط في الغالب في نطاق 70 إلى 80 دولارًا للبرميل هذا العام وكان يتداول يوم الاثنين عند حوالي 72 دولارًا للبرميل، بعد أن بلغ أدنى مستوى له في عام 2024 عند أقل من 69 دولارًا في سبتمبر. ويقوم أعضاء أوبك+ بخفض إنتاجهم بمقدار 5.86 ملايين برميل يوميًا، أو حوالي 5.7% من الطلب العالمي، في سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ العام 2022 لدعم السوق. وكان من المقرر أن تأتي زيادة الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا - وهو جزء بسيط من الإجمالي - في يناير من الأعضاء الثمانية المشاركين في



العودة التدريجية لـ 2.2 مليون برميل يوميًا من تخفيضات الإنتاج «الطوعية» إلى السوق اعتبارًا من يناير. وكان من المقرر أن يبدأ هذا في أكتوبر، لكن عدم توازن الأسواق دفع المجموعة إلى تأجيله إلى ديسمبر ثم إلى يناير.

وستبدأ الإمارات العربية المتحدة في زيادة إنتاجها اعتبارًا من يناير بغض النظر عن ذلك، حيث ستدخل زيادة قدرها 300 ألف برميل يوميًا إلى حصتها الإنتاجية الرسمية حيز التنفيذ على مدار عام 2025. وسيتم تخفيف أي زيادة في إمدادات أوبك+ من خلال التخفيضات الإضافية التي ستجربها بعض الدول الثماني في الأشهر المقبلة للتعويض عن الإنتاج الزائد في الماضي. العراق وكازاخستان وروسيا هي أكبر الدول المنتجة الزائدة في المجموعة. وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى آي جي ومقره سيدني: «إن تمديد تخفيضات الإنتاج من شأنه أن يسمح لأوبك+ بمزيد من الوقت لتقييم تأثير إعلانات سياسة ترمب فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، والطاقة، وكذلك لمعرفة رد فعل الصين». وبما أن زيادة إنتاج المجموعة كانت متوقعة على نطاق واسع، فقد ينصب تركيز السوق على مدى التأخير في التأثير على أسعار الخام، بحسب رونغ، محلل آي جي. وقال قد يكون التأخير غير المحدد هو أفضل حالة لأسعار النفط، بالنظر إلى أن الجولات السابقة من التأخير لمدة شهر أو نحو ذلك لم تؤثر على أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 74.53 دولارًا للبرميل في عام 2025 حيث يخيم الضعف الاقتصادي في الصين على صورة الطلب وتتفوق الإمدادات العالمية الوفيرة على الدعم من التأخير المتوقع في زيادة إنتاج أوبك+ المخطط لها، وفقًا لاستطلاع شهري لأسعار النفط. وهذا هو التعديل الهبوطي السابع على التوالي في إجماع عام 2025 للمعيار العالمي، والذي بلغ في المتوسط 80 دولارًا للبرميل حتى الآن في عام 2024.

وأشار المسؤولون إلى عدم اليقين الجيوسياسي مثل سياسة العقوبات التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الجديدة على إيران، ومسار الحرب بين أوكرانيا وروسيا، والصراع في الشرق الأوسط باعتبارها عوامل تحريك محتملة للسوق في عام 2025.

كما أكد لوكوك على أهمية الامتثال لتحالف أوبك+. وقال: «أعتقد أن الامتثال يشكل أهمية كبيرة، لأن أوبك الغاشمة لا تسفر عن أسعار أعلى».

وكان الأعضاء بما في ذلك العراق وكازاخستان وروسيا يميلون إلى تجاوز أهداف إنتاجهم هذا العام، مما أدى إلى تشويه مصداقية التحالف. لكن الجهود التي تقودها السعودية منذ فترة طويلة لحمل هذه الدول على الامتثال والتعويض تبدو مثمرة.

كما قدم المسؤولون توقعاتهم التقليدية لسعر النفط في غضون 12 شهرًا. وقال تورنكفيست إنه يتوقع أن تكون الأسعار مماثلة لمستويات اليوم عند 70 دولارًا للبرميل، وهو ما وصفه بأنه «عادل» بالنظر إلى القدرة الإنتاجية الاحتياطية الكبيرة في العالم وانخفاض تكاليف الإنتاج.

وقال لوكوك إن التنبؤ بالأسعار على مدى 12 شهرًا المقبلة كان «لعبة أحرق»، وخاصة في ظل مجموعة من الشكوك الجيوسياسية التي تلوح في الأفق. وعندما سُئل عن رقم معين، استقر على 75 دولارًا للبرميل، لكنه قال إن هذا الرقم ليس مفيداً لأي شخص على وجه الخصوص. وتمسك هاردي بتوقعاته السابقة التي كانت تتراوح بين 70 و80 دولارًا للبرميل.

وسيتزامن اجتماع أوبك+، مع قرار تتخذه ثماني دول أعضاء بشأن ما إذا كانت ستمضي قدمًا في خطة لبدء



وفي أسعار خامات أوبك، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك على أساس فصلي بنسبة 7.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 78.8 دولارًا للبرميل، في الربع الثالث من هذا العام.



الرياض النفط يرتفع مع التوترات الجيوسياسية وخطط أوبك+ للإمدادات

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

من معهد البترول الأمريكي، إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت بمقدار 1.2 مليون برميل الأسبوع الماضي. كما ارتفع مخزون البنزين بمقدار 4.6 ملايين برميل، على الرغم من أن الأسبوع تضمن عيد الشكر، حيث يرتفع الطلب عادة مع السفر البري.

ومن المقرر أن تصدر البيانات الرسمية عن مخزونات النفط من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء الساعة 1530 بتوقيت غرينتش. ويتوقع المحللون انخفاضاً قدره 700 ألف برميل في الخام وزيادة قدرها 639 ألف برميل في البنزين.

كما تدعم الأسعار، منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، أو أوبك+، ومن المرجح أن يمددوا تخفيضات الإنتاج حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل عندما يجتمع الأعضاء اليوم الخميس، حسبما قالت مصادر في الصناعة. وتتطلع أوبك+ إلى التخلص التدريجي من تخفيضات الإمدادات حتى العام المقبل.

وقال المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي، فيفيك دار في مذكرة: "المشكلة الرئيسية التي تواجه أي عودة لإمدادات أوبك+ هي أن نمو الإمدادات من خارج أوبك في عام 2025 من المتوقع أن يتفوق على نمو الطلب العالمي على النفط".

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء مع تقييم المشاركين في السوق للتوترات الجيوسياسية واحتمال تمديد أوبك+ لتخفيضات الإمدادات مقابل ضعف الطلب.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتاً أو 0.3% إلى 73.85 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0700 بتوقيت غرينتش، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 19 سنتاً أو 0.3% إلى 70.13 دولاراً.

وسجل برنت يوم الثلاثاء أكبر مكسب له في أسبوعين، مرتفعاً 2.5 بالمئة. وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة البارزة للسوق في فيليب نوبا، إن وقف إطلاق النار الهش بين إسرائيل وحزب الله، وإعلان كوريا الجنوبية المختصر للأحكام العرفية وأحداث سورية العسكرية يهدد بسحب قوات من عدة دول منتجة للنفط، كلها دعمت أسعار النفط.

لكن أسواق النفط تستبعد إلى حد كبير عام 2025 الذي سيكون معروضا بوفرة وسط إشارات الطلب البطيء من الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم. وقالت ساشديفا: "إن إشارات الطلب الأضعف من البر الرئيس للصين تثير المخاوف بشأن الطلب في سوق النفط، وقد يكافح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم للحفاظ على حصته الكبيرة من الطلب العالمي بحلول عام 2025".

وفي الوقت نفسه، قالت مصادر السوق، نقلاً عن بيانات



الذي تم الإعلان عنه مؤخرًا. كما أبقت التوترات المتزايدة بين روسيا وأوكرانيا المتداولين على حافة الهاوية.

التوترات المتزايدة

وارتفعت أسعار النفط بسبب التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط بعد أن هددت إسرائيل بمهاجمة دولة لبنان إذا فشل وقف إطلاق النار مع حزب الله، وجاء التهديد في الوقت الذي شنت فيه إسرائيل وحزب الله ضربات ضد بعضهما البعض على الرغم من الاتفاق على وقف إطلاق النار بوساطة الولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

وهدد وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق كاتس بتحميل لبنان مسؤولية عدم نزع سلاح حزب الله. وأشارت الضربات والخطابات الأخيرة إلى أن وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي قد لا يصمد، مما يطرح احتمالات تصاعد التوترات في الشرق الأوسط ويبقي على علاوة المخاطرة في النفط قيد اللعب. أظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الأميركية نمت بمقدار 1.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 29 نوفمبر، مقارنة بالتوقعات بسحب 2.1 مليون برميل. وأثارت القراءة بعض المخاوف بشأن تراجع الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم، خاصة مع حلول فصل الشتاء. وتبشر بيانات معهد البترول الأميركي عادةً بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الحكومية، والتي من المقرر أن تصدر في وقت لاحق من يوم الأربعاء. وتشير أي علامات على زيادة المخزونات الأميركية إلى انخفاض الإمدادات.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يزيد نمو الإمدادات من خارج أوبك، بقيادة الولايات المتحدة وكندا وجيانا والبرازيل، بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا العام المقبل. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو مليون برميل يوميا فقط حيث من المتوقع أن يظل الطلب الصيني على النفط ضعيفا".

وفي الشرق الأوسط، قالت إسرائيل يوم الثلاثاء إنها ستعود إلى الحرب مع حزب الله إذا انهارت الهدنة بينهما، وستتوغل هجماتها في عمق لبنان وتستهدف الدولة نفسها. وجاء هذا التعليق بعد يوم هو الأكثر دموية منذ أن اتفقت إسرائيل وحزب الله على وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي.

وفي سورية المجاورة، قال مقاتلون ومرصد حربي إن مقاتلي المعارضة الذين يتقدمون ضد القوات الحكومية اقتربوا يوم الثلاثاء من مدينة حماة الرئيسية، بعد سيطرتهم المفاجئة على حلب الأسبوع الماضي.

وقال محللو النفط لدى انفيستينق دوت كوم، أسعار النفط مستقرة وسط التوترات بين إسرائيل ولبنان، وزيادة المخزون الأميركي. وقالوا، استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء بعد ارتفاعها بشكل حاد في الجلسة السابقة حيث هددت إسرائيل بمهاجمة لبنان إذا انهار وقف إطلاق النار مع حزب الله.

لكن زخم النفط توقف بسبب بيانات الصناعة التي أظهرت زيادة غير متوقعة في مخزونات النفط الأميركية، كما ظلت المشاعر متوترة إلى حد كبير قبل اجتماع أوبك+، حيث من المتوقع على نطاق واسع تأجيل خطط زيادة الإنتاج.

ومع ذلك، احتفظ النفط ببعض علاوة المخاطرة حيث انتهكت إسرائيل وحزب الله مرارًا وتكرارًا وقف إطلاق النار



حتى أبريل".

وقال باحثون ومحللون إن توقعات الطلب العالمي على النفط تظل ضعيفة ومن المرجح أن تبلغ واردات الصين من الخام ذروتها في وقت مبكر من العام المقبل مع بدء انخفاض الطلب على وقود النقل. وقال فرانسيسكو بلانش رئيس السلع العالمية في بنك أوف أميركا للأوراق المالية للصحفيين "لن يكون هناك نقص في النفط العام المقبل. ستتباطأ معدلات نمو الطلب في عام 2025، ولا يمكننا الاعتماد على الصين لتغطية نصف الطلب العالمي على النفط". وأضاف "ستنخفض أسعار النفط قليلاً". في صعيد متصل، قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إن استهلاك الديزل المتجدد على الساحل الشرقي للولايات المتحدة في ارتفاع، لكن الإعفاء الضريبي القادم لإنتاج الوقود النظيف قد يغير ديناميكيات التجارة ويثقل كاهل المستوردين الذين يوردون أكثر من نصف الوقود إلى المنطقة.

ويتم استهلاك الديزل المتجدد بشكل أساسي على الساحل الغربي في الولايات التي لديها برامج وقود نظيفة نشطة مثل كاليفورنيا وأوريغون وواشنطن. ويعتمد الساحل الشرقي بشكل كبير على الواردات والشحنات بين المناطق لتلبية الطلب.

ومع ذلك، فإن ائتمان ضريبة إنتاج الوقود النظيف، وهو بند في قانون خفض التضخم لعام 2022 والذي سيدخل حيز التنفيذ العام المقبل، من شأنه أن يجعل واردات الوقود الحيوي غير مؤهلة للحصول على ائتمانات ضريبية. وجاء أكثر من نصف الوقود المورد إلى الساحل الشرقي هذا العام من الواردات، ولا سيما من المصانع الخارجية التي تديرها نيسكي، أكبر منتج للديزل المتجدد في العالم. ومن الديزل المتجدد المستورد إلى الساحل الشرقي، تم تخصيص حوالي ثلثه لنيجيرسي.

وكانت أسعار النفط ارتفعت أكثر من 2 % في إغلاق تداولات اليوم السابق، الثلاثاء، مع تهديد إسرائيل بمهاجمة الدولة اللبنانية إذا انهارت هدنتها مع حزب الله، ومع تمركز المستثمرين لاجتماع أوبك+ الذي قد يعلن عن تمديد تخفيضات الإمدادات هذا الأسبوع. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في يو بي إس إن الخطر الذي يهدد وقف إطلاق النار جعل بعض تجار النفط يقلقون أكثر بشأن التوترات في الشرق الأوسط. وأضاف ستونوفو، أنه في حين لم يؤد الصراع في لبنان إلى انقطاع إمدادات النفط، فإن التجار سيتابعون عن كثب التوترات بين إيران وإسرائيل على مدى الأشهر المقبلة.

كما يدعم أسعار النفط احتمالية أن تمدد منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها تخفيضات الإنتاج عندما تجتمع أوبك+ اليوم الخميس. من المرجح أن تمدد المجموعة تخفيضات العرض حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل، حسبما قالت مصادر من أوبك+، وتتطلع أوبك+، التي تمثل حوالي نصف إنتاج النفط العالمي، إلى تخفيف تخفيضات العرض تدريجيًا حتى العام المقبل. ومع ذلك، ضغط احتمال وجود فائض في السوق على أسعار النفط، حيث يتم تداول خام برنت بنحو 6 % أقل من متوسطه لشهر ديسمبر 2023.

وقال سكوت شيلتون، محلل الطاقة في تي بي، للعملاء في مذكرة، إن تمديد تخفيضات أوبك+ للإمدادات سيحد من فائض السوق ويوفر لسوق النفط هبوطًا أكثر ليونة مما توقعه معظم التوقعات.

وقال محللون في جولدمان ساكس في مذكرة "نظرًا لارتفاع الالتزام بتخفيضات الإنتاج من روسيا وكازاخستان والعراق وانخفاض مستوى سعر برنت والمؤشرات في التقارير الصحفية فإننا نفترض تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+



في حين زادت الصادرات إلى أوروبا إلى 85 ألف برميل يوميا من 31 ألف برميل يوميا. ومن المتوقع أن تراجع الحكومة الجديدة للرئيس المنتخب دونالد ترامب السياسات الأميركية تجاه فنزويلا، وهو ما قد يؤدي إلى تعديلات على التراخيص أو إعادة التفاوض مع إدارة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

وحدثت زيادة الصادرات على الرغم من انفجار وحريق كبيرين في أحد مراكز الغاز الطبيعي الرئيسية لشركة بديفا، مما أثر على إنتاج المنتجات، بما في ذلك الميثانول. وقال وزير النفط في البلاد، ديلسي رودريغيز، هذا الأسبوع إن منشآت بديفا تعرضت "للتخريب"، في أعقاب اعتقال 11 شخصا بشأن حادث مجمع الغاز.

وانخفضت صادرات فنزويلا من المنتجات النفطية الثانوية والبتروكيماويات، بما في ذلك الميثانول وفحم البترول، إلى 330.500 طن متري في نوفمبر، من 362 ألف طن في أكتوبر، وفقا للبيانات. كما زادت الدولة العضو في منظمة أوبك صادراتها إلى حليفتها السياسية كوبا إلى 38 ألف برميل يوميا من 28 ألف برميل يوميا في الشهر السابق.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن استهلاك الديزل المتجدد على الساحل الشرقي من مايو إلى سبتمبر كان في نطاق 5000-7000 برميل يوميا، وهو أعلى من أعلى مستوى قياسي سابق. وقالت إن الساحل الشرقي يحتفظ الآن بنحو 10% من مخزونات الديزل المتجددة في الولايات المتحدة ويجذب ما يقرب من 10% من الواردات الأميركية.

في وقت، قفزت صادرات فنزويلا من النفط الشهر الماضي بفضل ارتفاع المبيعات لعملائها الرئيسيين في آسيا، واقتربت من مليون برميل يوميا، وهو مستوى لم تشهده منذ أوائل عام 2020، وفقا لبيانات مراقبة السفن.

وفي ظل العقوبات الأميركية منذ عام 2019، كانت صادرات فنزويلا من النفط الخام والمنتجات المكررة متقلبة للغاية. وأدى نقص الاستثمار والحرائق المتكررة وانقطاعات التيار الكهربائي في البنية التحتية النفطية القديمة للدولة الواقعة في أميركا الجنوبية إلى وضع سقف للإنتاج والمبيعات.

وشحنت شركة النفط الحكومية بديفا، ومشاريعها المشتركة وشركات حكومية أخرى الشهر الماضي ما متوسطه 974033 برميلاً يوميا من النفط الخام والوقود، معظمها إلى الصين. وكان هذا هو الشهر الثاني على التوالي من الزيادة. وأظهرت البيانات أن إجمالي نوفمبر يمثل زيادة بنسبة 10% عن متوسط منقح بلغ حوالي 885000 برميل يوميا في أكتوبر، وبلغ 57% أعلى من نفس الشهر من العام الماضي.

وقفزت المبيعات إلى آسيا، موطن أكبر المشترين للبلاد، إلى حوالي 613000 برميل يوميا من 526000 برميل يوميا في أكتوبر. وانخفضت شحنات شركة شيفرون إلى الولايات المتحدة بموجب ترخيص منحه واشنطن إلى 238 ألف برميل يوميا من 280 ألف برميل يوميا في الشهر السابق،



الاقتصادية

"المركز العالمي المستدام": تجار النفط مترددون في وضع رهانات على أسعار النفط

أسامة سليمان من فيينا

وأشاروا إلى ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 1.2 مليون برميل، وهو ما يمثل انخفاضًا متوقعًا قدره 2.1 مليون برميل، ما أثار مخاوف بشأن العرض.

ورجح المحللون أن تؤجل "أوبك+" زيادات الإنتاج لمدة 3 أشهر، ما يخفف مخاوف زيادة المعروض في أسواق الطاقة العالمية.

وفي هذا الإطار، قال مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك": إن أسعار النفط مالت إلى الارتفاع قبل الاجتماع المرتقب غدا لوزراء "أوبك+" حيث تفيد التقارير الدولية بتوافق أعضاء التحالف خلف خطط تمديد تخفيضات الإنتاج حتى 2025.

من ناحيته، ذكر ألكسندر بوجال مستشار شركة "إنرجي جي بي"، أن خام برنت يتحرك نحو الأعلى وسط ارتفاع واسع النطاق في أسواق النفط، إذ يوفر اجتماع "أوبك+" القادم دعمًا إضافيًا لخام برنت.

يبدو أن تجار النفط مترددون في وضع رهانات قوية على أسعار النفط، ويختارون انتظار الإصدارات الاقتصادية الأمريكية المهمة المقررة في بداية الشهر الجديد، بحسب ما ذكرته لـ"الاقتصادية" ليندا تسيلينا مديرة المركز المالي العالمي المستدام.

تسيلينا أشارت إلى تقرير التوظيف الشهرية الأمريكية، حيث ستؤثر هذه البيانات الحاسمة في التوقعات بشأن مسار خفض سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي بدوره سيدفع الطلب على الدولار الأمريكي ويوفر زخمًا جديدًا لأسعار النفط الخام.

يأتي ذلك في وقت توقع فيه "كومرتس بنك" أن يقرر وزراء "أوبك+" في اجتماع غد الخميس تأجيل زيادة الإنتاج لمدة 3 أشهر أخرى حتى نهاية الربع الأول من 2025.

وأشار البنك إلى أن هذا يتماشى إلى حد كبير مع توقعات السوق فمن المرجح أن يكون التأثير في أسعار النفط محايدًا ومع ذلك لا تزال هناك شكوك.

إلى ذلك قال لـ"الاقتصادية" محللون نفطيون: إن خام غرب تكساس الوسيط استقر عند 70 دولارًا مدفوعًا بإشارات خفض إنتاج "أوبك+" وتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بينما يحاول خام برنت الاستقرار مجددًا فوق مستوى 74 دولارًا.



الاقتصادية

كيف ردت السعودية على اتهامها بالتقصير في دعم جهود مكافحة تغير المناخ؟

مؤلفي تقرير للأمم المتحدة في 2021 إزالة جملة تدعو قطاع الطاقة إلى "التحول السريع إلى مصادر خالية من الكربون والتخلص (التدريجي) من جميع أنواع الوقود الأحفوري".

من جهتها ترى السعودية أن العالم يحتاج إلى مزيد من الطاقة في مواجهة الزيادة المتوقعة في عدد السكان، والحاجة إلى كل أنواع الطاقة مع العمل بجد على مجابهة التغير المناخي، وتدعو دول العالم إلى تطبيق مفهوم التحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة وليس التوقف عن استخدام مصادر الطاقة التقليدية.

وقال الجبير: "إذا أردنا مواجهة التحديات فإنه يجب علينا التعاون والعمل بعقلانية والابتعاد عن الأمور السياسية، والعالم يواجه خطرًا كبيرًا"، مبينا أن السعودية من الدول الرائدة في التعامل مع هذه التحديات والداعمة للعمل الجماعي والعلمي".

وأضاف، أن استثمارات السعودية في المبادرات المتعلقة بالمناخ والبيئة بدأت تؤتي ثماراً، مؤكداً أن خطط السعودية المناخية مصدرا للنمو ولها مردود اقتصادي كبير جداً، "فإذا كان لديك منشآت سياحية مبنية (بمعايير بيئية) فإن ذلك يرفع من قيمة المنشأة ويجلب السائحين أكثر".

رد عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية والمبعوث السعودي لشؤون المناخ بالأرقام على بعض الأصوات التي تتهم السعودية بالتقصير في دعم جهود مكافحة تغير المناخ، موضحاً أن الواقع يؤكد أن السعودية من أكبر المستثمرين فيما يتعلق بمواجهة التغير المناخي والحفاظ على البيئة وحماية المناطق والتشجير وتحسين جودة الحياة.

جاء ذلك في حوار للجبير مع "اقتصاد الشرق مع بلومبرغ" أجراه محمد البيشي، رئيس تحرير الاقتصادية، على هامش منتدى مبادرة "السعودية الخضراء"، وقال: "نادراً ما تجد دولة في العالم أنفقت استثمارات بحجم السعودية في هذه المجالات. السعودية من أكبر المستثمرين في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وفي موضوع التشجير، كما تعمل مع دول أخرى في دعمها في مواجهة هذه التغيرات المناخية".

المبعوث السعودي لشؤون المناخ أكد أن السعودية أطلقت أكثر من 80 مبادرة في الداخل من تحويل نفايات إلى الطاقة المتجددة والهيدروجين والتشجير، وتبلغ قيمة الاستثمارات الإجمالية المتوقعة في هذه المبادرات نحو 180 مليار دولار.

كانت التقارير قد تحدثت بأن الأنشطة التجارية النفطية تبدو "متعارضة مع الأهداف والواجبات والالتزامات بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ" الذي تم توقيعه عام 2015، وحدد الهدف الطموح بحصر الاحترار 1.5 درجة مئوية.

فيما زعم تقرير لمنظمة دولية بأن السعودية طلبت من



600 مليون شجرة إضافية بحلول 2030، مع إعادة تأهيل 8 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة، بعدما أعلنت إعادة تأهيل 111 ألف هكتار منذ إطلاق المبادرة؛ لمواجهة التغيرات المناخية، والإسهام في مكافحة الاحتباس الحراري.

وفيما يتعلق بتزايد الهجرة نتيجة التدهور البيئي، أكد المبعوث السعودي أن العالم أجمع يتأثر من هذا الأمر، وعليه تستهدف السعودية من كوب 16 الخروج برؤية مشتركة فيما يتعلق بأهمية التعامل مع موضوع التصحر، والخروج باتجاهات منطقية علمية مبنية على التعاون وليس توجيه الاتهامات ولوم الآخر.

وأشار إلى أن السعودية تعد أن إعادة تأهيل الأراضي أمراً مهماً جداً حيث تعمل السعودية على تخصيص 30 % من الأراضي و30 % من الحدود المائية لتكون مناطق محمية.

يذكر أنه جرى أمس إطلاق 5 مبادرات جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 225 مليون ريال (60 مليون دولار)، في اليوم الأول من منتدى "مبادرة السعودية الخضراء".

وحول أهداف "كوب 16" أكد الجبير أن أحد الأهداف هو إبراز للعالم أهمية التعامل مع موضوع تدهور الأراضي، والتعامل مع التصحر ومواجهة التصحر، وأهمية إعادة تأهيل الأراضي عن طريق مبادرات عديدة طرحتها السعودية وتم مناقشتها.

وأضاف "النقطة الأساسية أن الاستثمار في إعادة تأهيل الأراضي مربح على حسب إحصائيات الأمم المتحدة، كل دولار يتم استثماره في إعادة تأهيل الأراضي المردود المباشر وغير المباشر يتراوح بين 7 إلى 30، وهذا استثمار مربح جداً، ومهم جداً بالنسبة للحياة وتخفيف النزاعات والحفاظ على الحياة، ليس فقط في مناطق النزاع لكن في كل المناطق الأخرى".

تهدف "مبادرة السعودية الخضراء" إلى التصدي للتغير المناخي وتعزيز جودة الحياة إضافة إلى حماية البيئة للأجيال القادمة. ويتزامن انطلاقها مع استضافة السعودية لفعاليات "مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" (كوب 16).

وتتضمن المبادرة أكبر مشروع تشجير في العالم يهدف إلى زراعة 10 مليارات شجرة في السعودية زرع منها حتى الآن 95 مليون شجرة، وتخطط السعودية لزرع أكثر من



باكستان تؤجل استلام شحنات الغاز المسال القطري لمدة عام

عملياته أو حتى إيقافها تمامًا في أشهر الشتاء، بسبب انخفاض الطلب بنسبة تصل إلى 60% عن مستويات الذروة في الصيف.

وقال مالك، إنه من غير المرجح أن تشتري باكستان شحنات الغاز المسال في السوق الفورية حتى بداية الشتاء على الأقل بسبب تخمة المعروض وارتفاع الأسعار.

كانت باكستان قد طرحت مؤخرًا فكرة بيع الغاز المسال الذي تستورده من قطر بموجب عقد طويل الأجل أبرمته في عام 2016، ومن المقرر مراجعة أسعاره في شهر فبراير/ شباط من عام 2026. ويحظر العقد المشترك بين البلدين إعادة بيع الغاز المسال القطري دون موافقة مسبقة من الدوحة، ويلزم العقد شركة النفط الحكومية الباكستانية (PSO) بقبول شحنات الغاز المسال، حتى مع عدم وجود طلب على الغاز المستورد. وتستورد باكستان -حاليًا- 10 شحنات غاز مسال شهريًا بموجب اتفاقيات دولية، إذ تستورد شركة النفط الحكومية في باكستان بي إس أو (PSO) 9 شحنات من الغاز المسال القطري، وواحدة من عملاقة الطاقة الإيطالية إيني. ومع ذلك طالبت شركة سوي نورثرن غاز بايبلين ليمتد (Sui Northern Gas Pipeline Lim-ited) الباكستانية، المعروفة اختصارًا بـ"إس إن جي بي إل" (SNGPL)، مواطنتها "بي إس أو" خفض واردات الغاز المسال عبر إرجاء 3 شحنات شهريًا، وهو ما يعني أن شركة "بي إس أو" ستستورد 6 شحنات غاز مسال شهريًا بدلًا من 9؛ ما يعكس هبوط الطلب على الغاز محليًا.

أرجأت باكستان استلام شحنات الغاز المسال القطري لمدة عام، في خطوة تكشف التطورات التي يشهدها قطاع الطاقة في إسلام آباد.

وقال وزير النفط الباكستاني مصدق مالك، وفق تصريحات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، إن بلاده ستحصل على شحنات الغاز المسال من قطر في 2026 بدلًا من 2025.

وانخفض استهلاك الكهرباء في باكستان -التي تحصل على أكثر من ثلث احتياجاتها من الكهرباء من الغاز الطبيعي- بنسبة تتراوح بين 8% و10% على أساس سنوي خلال الـ9 أشهر الأولى من العام الجاري، بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية، وتراجع الاستهلاك المنزلي.

وقال مصدق مالك، إن بلاده -الواقعة في جنوب آسيا- أرجأت مؤخرًا 5 شحنات من الغاز المسال القطري، وتتفاوض أيضًا لتأجيل 5 شحنات مع أسواق أخرى، دون كشف أسماء الدول.

أسعار الكهرباء في باكستان

أعلنت الحكومة، في نوفمبر/تشرين الثاني، خفض أسعار الكهرباء في باكستان خلال فصل الشتاء في محاولة لتعزيز الاستهلاك وخفض استعمال الغاز الطبيعي للتدفئة.

واضطر العديد من مرافق الطاقة في باكستان إلى تقليص



النفط الروسي

نفى مالك أيضًا تقارير وسائل الإعلام المحلية التي تفيد بأن باكستان كانت تبرم صفقة لاستيراد شحنة واحدة من النفط الروسي كل شهر، بدءًا من يناير/كانون الثاني.

وقال، إن حكومته استأنفت المحادثات مع روسيا، وإن الحكومة تتطلع إلى حل العقبات مثل "التأمين وإعادة التأمين وهيكل الصفقات وخطوط الشحن وحجم حمولة السفن"، مشددًا على أنه لم يُبرم اتفاق مع موسكو.

وأضاف مالك أن حكومة تصريف الأعمال، التي شكّلت للإشراف على الانتخابات الوطنية في وقت سابق من هذا العام، قررت عدم إجراء أيّ اتفاق بين الحكومة مع روسيا، وترك المجال للقطاع الخاص.

ووقّعت باكستان اتفاقًا مع روسيا في عام 2023 لاستيراد النفط الخام ثم تكريره محليًا، وتضمنت الاتفاقية شحنة 100 ألف طن متري (730 ألف برميل) إلى شركة مصفاة باكستان المحدودة المملوكة للدولة، وبموجب الترتيب، دفعت إسلام آباد ثمن النفط الخام بسعر مخفض باستعمال اليوان الصيني.

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، استقبلت شركة مصفاة نفط سنرغيكو (Cnergyico) أول شحنة من القطاع الخاص من النفط الروسي إلى البلاد.



تطورات قضية الوقود الجزائري المغشوش إلى لبنان

القضائية المدنية ضد شركة سوناطراك الحكومية الجزائرية.

اجتماع حكومي لبحث الأزمة

قبل 40 يومًا من الآن، وتحديدًا في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2024، عقد رئيس الحكومة اللبنانية اجتماعًا لبحث الحلول القانونية المتاحة لما وصفه حينها بـ"ملف شركة النفط والغاز الوطنية الجزائرية سوناطراك".

وشارك في الاجتماع حينها وزراء: المالية يوسف الخليل، والخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب، والعدل هنري خوري، والطاقة والمياه وليد فياض، والصناعة جورج بوشكيان، والأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية.

ويومها، أبلغت مصادر مطلعة منصة الطاقة، بأن لبنان "سيغلق ملف شحنة الوقود الجزائرية المغشوشة، في ضوء تطور العلاقات بين البلدين، خاصة بعد وقوف الجزائر إلى جانب لبنان في محنته، وتقديم شحنة وقود هبة، لإنقاذ قطاع الكهرباء عندما انقطع التيار بشكل كامل".

وأضافت المصادر، حينها، أن هناك "هبة" وقود جديدة ستقدمها سوناطراك لاحقًا، في خطوة جديدة تدعم غلق ملف شحنة الوقود الجزائرية المغشوشة إلى لبنان.

كشفت مصادر عن تطورات الدعوى القضائية المنظورة أمام القضاء بخصوص شحنة الوقود الجزائري المغشوش إلى لبنان، التي توزّعت فيها شركة سوناطراك الجزائرية عام 2020.

وقالت مصادر، في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، إن "قرارًا قريبًا سيعلنه لبنان بخصوص هذه الأزمة، وهو طي صفحة الدعوى القضائية، وإعلان تعاون جديد بين البلدين".

وكان وزير الطاقة اللبناني الدكتور وليد فياض قد أشاد بالدعم الجزائري إلى بلاده، في ظل أزمة الكهرباء التي شهدتها بيروت قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة، وإرسال شركة سوناطراك شحنة وقود حجمها 30 ألف طن من الفيول (الديزل الأحمر)، على سبيل الهبة.

وأكدت مصادر جزائرية مطلعة، في تصريحات إلى منصة الطاقة، اليوم، أن هناك محادثات مستمرة مع الجانب الجزائري، وأن قضية شحنة الوقود "المخالفة" باتت من الماضي الآن.

وكان فياض قد أكد، في تصريحات سابقة إلى منصة الطاقة، عزم بلاده التعاون مع الجزائر في ملف الوقود، ودراسة العودة إلى استيراد الفيول مرة أخرى.

يأتي ذلك بعد مرور نحو 4 أعوام من توقّف لبنان عن استيراد الوقود من الجزائر، واستمرار سيره في الدعوى



خلال دفع الجانب الجزائري تعويضات، إمّا مالية، وإمّا من خلال شحنة من الوقود.

شحنة الوقود الجزائري المغشوش إلى لبنان

بدأت أزمة شحنة الوقود الجزائري المغشوش إلى لبنان عام 2020، بعد توّظ سوناطراك في تزويد لبنان -ضمن العقد المُبرم بينهما- بشحنة غير مطابقة للمواصفات القياسية العالمية.

ويعود العقد المُبرم بين البلدين إلى عام 2015، وكان الاتفاق حينها أن يتجدد العقد تلقائيًا بموافقة الطرفين كل 3 سنوات.

وبعد مرور 5 سنوات، وتحديدًا 25 مارس/آذار 2020، وصلت إحدى شحنات الوقود من سوناطراك، وبتحليل عينة منها -وهذا أمر طبيعي- اتضح أن العينة غير مطابقة تمامًا للمواصفات.

تسوية ملف شحنة الوقود الجزائرية المغشوشة إلى لبنان.. تطورات عاجلة (خاص) وبالتحقيق في الواقعة، من خلال مكتب النائب العام اللبناني، اتضح أن هناك شبهة دفع رشًا إلى مدير فرع شركة سوناطراك الجزائرية في لبنان وعدد من الموظفين والمسؤولين في المنشآت النفطية اللبنانية.

حينها، قرّر النائب العام حبس 17 شخصًا، في حين نفت سوناطراك تمامًا علاقتها بهذا الشخص، الذي قالت، إنه مجرد وكيل يتبع فرع شركة سوناطراك في لندن، إذ إنه الفرع المسؤول عن تصدير هذه الشحنات، مؤكدة أن الشحنات سليمة.

ومنذ ذلك الوقت، ظلّت القضية معلّقة بين الطرفين، وكانت تُستدعى بين الحين والآخر، لبحث إمكان حلّها من



الشرق الأوسط

الجبير لـ«الشرق الأوسط»: السعودية تلتزم بالاستدامة البيئية باستثمارات تتجاوز 180 مليار دولار

وتدهور الأراضي والمناخ. وأوضح أن تدهور الأراضي يؤدي إلى زيادة انبعاثات الكربون؛ مما يؤثر سلباً على البشرية، ويضرّ بالأمن الغذائي، ويؤدي إلى الهجرة الجماعية والنزاعات والحروب.

التصحر

وقال الجبير إنه «من المهم أن تكون هناك توعية بأهمية التعامل مع قضايا التصحر وإعادة تأهيل الأراضي، ومن المهم أيضاً إدراك الناس وجود ارتباط بين التصحر وتدهور الأراضي والتغير المناخي، حيث تُعدّ الأرض من حواضن الكربون في العالم. فإذا تدهورت الأرض، نفقد هذه الحاضنة وتزداد انبعاثات الكربون عالياً؛ مما يؤثر علينا كبشرية بشكل سلبي. كما أن تدهور الأراضي يؤثر سلباً على الأمن الغذائي».

وشرح أن ذلك سيؤدي إلى الهجرة، حيث يضطر الناس إلى النزوح من مناطق تصاب بالجفاف إلى مناطق أخرى لا تعاني الجفاف، وهذا غالباً ما يؤدي إلى نزاعات وحروب تتسبب في دمار وخراب وتدهور اقتصادي يؤدي إلى التطرف، ويؤدي إلى الإرهاب ويزيد من الهجرة إلى دول أخرى.

وتابع: «ينتج من ذلك، في كثير من الأحيان، ردود فعل سياسية داخلية في تلك الدول، ويُساهم هذا في زعزعة الأمن والاستقرار في العالم».

قال وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء والمبعوث لشؤون المناخ، عادل الجبير، إن السعودية تواصل مسيرتها الواضحة نحو تحقيق الأهداف البيئية والمناخية من خلال مبادرات عدّة، منها «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، الهادفتان إلى ترسيخ مفهوم الاستدامة البيئية على مستوى العالم، وقال: «إن خطوات المملكة وأفعالها واضحة، واستثماراتها كبيرة جداً، ولديها أكثر من 80 مبادرة بحجم استثمارات تتجاوز 180 مليار دولار».

وأشار الجبير في مقابلة مع «الشرق الأوسط»، خلال انعقاد مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب 16) بالرياض، إلى تقدم المملكة بخطوة جديدة نحو معالجة قضايا المياه العالمية من خلال «المنظمة العالمية للمياه» التي تحدث عنها، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، الثلاثاء.

وكان ولي العهد، أقرّ العام الماضي تأسيس السعودية لـ«منظمة عالمية للمياه» مقرّها الرياض تهدف إلى تطوير جهود الدول والمنظمات وتكاملها لمعالجة تحديات المياه بشكل شمولي، من خلال تبادل التجارب التقنية والابتكار والبحوث والتطوير وتعزيزها، وتمكين إنشاء المشاريع النوعية ذات الأولوية وتيسير تمويلها؛ سعياً لضمان استدامة موارد المياه وتعزيزاً لفرص وصول الجميع إليها.

وشدّد الجبير على أهمية التوعية في التعامل مع التصحر وإعادة تأهيل الأراضي، مشيراً إلى الارتباط الوثيق بين التصحر



الاستثمار في تأهيل الأراضي
وأضاف أن الاستثمار في إعادة تأهيل الأراضي يعزز الاستقرار
ويحقق منفعة اقتصادية كبيرة، حيث إن كل ريال مستثمر
يمكن أن يحقق منفعة تتراوح بين 7 و30 ريالاً.

واختتم بالتأكيد على أن المملكة تعدّ العمل البيئي والمناخي
من أولوياتها، في إطار «رؤية 2030» ومن أجل تحسين
جودة الحياة؛ لتحقيق مستقبل أفضل للبشرية.



الشرق الأوسط الجبير: استثمار السعودية في الطاقة الشمسية استدامة للاقتصاد

حيث كانت نسبة الحماية 3 في المائة في السابق، وأصبحت الآن 20 في المائة، وتستهدف البلاد وصولها إلى 30 في المائة بحلول عام 2030.

وأضاف أن المملكة تعد من الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة؛ حيث تعمل على استقطاب الكربون وتخزينه، موضحاً أن المملكة مثال يحتذى به في هذا المجال.

وواصل: «نؤمن بأننا نواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمناخ، ولذا فإننا نوحّد جهودنا ومواردنا ونستخدم العقلانية في الحل».

كما تحدّث الجبير عن أوجه التكامل بين العمل المناخي والاستثمار؛ مشيراً إلى أن توحيد البرامج تحت مظلة «مبادرة السعودية الخضراء» يهدف إلى تعزيز اقتصاد المملكة، بالتوازي مع حماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وتناول الجبير في كلمته مجموعة من المبادرات والمشاريع البيئية التي تنفذها المملكة، ومنها التحول إلى الطاقة المتجددة وزراعة الأشجار، بالإضافة إلى تقنيات التقاط الكربون.

وشدّد على أن المملكة تعمل على استدامة الحياة البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي، مع التركيز على تقنيات الطاقة النظيفة والابتكار في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية ومبعوث السعودية لشؤون المناخ عادل الجبير، أن المملكة تسعى إلى تحقيق توازن بين حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي، مبيّناً أن البلاد تستثمر في الطاقة الشمسية؛ ليس فقط لاستدامة المناخ والبيئة؛ بل أيضاً لتمكين اقتصاد مستدام.

كلام الجبير جاء في جلسة افتتاحية لليوم الثاني من منتدى «مبادرة السعودية الخضراء»، المنعقد على هامش مؤتمر «كوب 16»، في الرياض؛ مشيراً إلى أن المملكة تعمل على ضمان أن المواني والمشاريع البحرية في البحر الأحمر تتوافق مع أعلى المعايير البيئية العالمية، مما يساهم في تعزيز الاستدامة البيئية وخلق فرص عمل جديدة.

ولفت إلى أن البحر الأحمر يمثل أهمية استراتيجية؛ حيث تمر نحو 55 في المائة من التجارة العالمية عبره.

وأوضح الجبير أن المملكة تسعى إلى تنويع اقتصادها وجذب الاستثمارات في مجالات مثل التقنيات الحديثة والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة في جميع القطاعات.

وأكمل أن الاستدامة البيئية تُعد أساساً لتحسين الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد أن المملكة تعمل على مواجهة التحديات البيئية بكفاءة وبأقل تكلفة، من خلال التنسيق مع الدول الأخرى لتقديم حلول فعالة للمشاكل البيئية العالمية.

وقال الجبير إن المملكة حققت تقدماً كبيراً في حماية البيئة؛



الشرق روسيا: إنتاج النفط في نوفمبر متوافق مع أهداف "أوبك+"

الماضي وعدت البلاد بتقديم خطة تعويضات محدثة إلى أمانة "أوبك".

تحجب روسيا بيانات إنتاج النفط الرسمية بعد غزوها لأوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات غربية استهدفت صناعة رئيسية لاقتصاد البلاد. ليتبقى لمراقبي سوق النفط عدد قليل من المؤشرات لمتابعة اتجاهات الصناعة، مثل صادرات النفط المنقولة بحراً ومعدلات تشغيل المصافي المحلية.

أظهرت بيانات روسية أن إنتاج النفط الخام في نوفمبر ظل مستقرًا ومتوافقًا إلى حد كبير مع المستوى الذي تعهدت به ضمن اتفاقية "أوبك+"، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة.

البلاد أنتجت 8.972 مليون برميل يومياً من الخام الشهر الماضي، وفق ما أوضحه أشخاص طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن الأرقام ليست معلنة. وهذا يزيد بحوالي 24 ألف برميل يومياً عن هدف روسيا في نوفمبر، والذي يتضمن أيضاً تخفيضات تعويضية عن الإنتاج الزائد في وقت سابق من هذا العام.

وامتنعت وزارة الطاقة عن التعليق.

يأتي إعلان روسيا عن تنفيذها الكامل تقريباً لتخفيضات الإنتاج قبل يوم واحد فقط من اجتماع تحالف "أوبك+" المرتقب عبر الإنترنت والإنتهاء من خطط سياسة الإنتاج في الأشهر الأولى من 2025. وتُعد مسألة الامتثال لتخفيضات الحصص والتعويضات محور المحادثات ما قبل اجتماع "أوبك+" وسط سعي التحالف لتأكيد قدرته على دعم السوق وسط مخاوف من فائض العرض المتوقع.

روسيا تعهدت بخفض إنتاجها من الخام بإجمالي 971 ألف برميل يومياً من خط الأساس البالغ 9.949 مليون برميل يومياً. وفي نوفمبر، وعدت موسكو أيضاً بخفض الإنتاج بمقدار 30 ألف برميل إضافية يومياً كجزء من القيود التعويضية، وفقاً لجدول نُشر في الصيف. وفي بداية الشهر



الشرق 30 مليار دولار ضختها "أكوا باور" في مشاريع طاقة متجددة قيد الإنشاء في السعودية

40% منها خارجها، بحسب أرثشيلي، الذي أشار إلى أن الشركة تركز على التوسع في آسيا الوسطى وأفريقيا، وبشكل أساسي على الصين.

"حان الوقت للاستثمار بشكل مباشر في الصين"، حسبما رأى أرثشيلي، مشيراً إلى أهمية السوق الصينية التي تستقطب ثلث الاستثمارات العالمية في الطاقة الشمسية والرياح.

كان الرئيس الإقليمي للشركة في الصين يونهي لو أشار في حديث لـ"الشرق" أمس الأول، إلى أن "أكوا باور" تتطلع لزيادة استثماراتها في الصين إلى ما يتراوح بين 6 و10 مليارات دولار في العام المقبل، وقد استثمرت الشركة بالفعل ملياري دولار حتى الآن في الصين، وذلك في السنة الأولى من عملها بالبلاد.

تتطلع "أكوا باور" بوجه عام إلى زيادة حجم مشاريعها لتصل إلى 250 مليار دولار بحلول 2030. والشركة، المملوك 44% منها لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، ركيزة أساسية لطموحات المملكة لزيادة مكانتها في مجال الطاقة المتجددة، وهي تملك وتنفذ بالفعل العديد من المشاريع خارج السعودية.

ضخت "أكوا باور" استثمارات بنحو 30 مليار دولار في مشاريع طاقة متجددة قيد الإنشاء في السعودية، وتبلغ القدرة الإنتاجية لهذه المشاريع 12 ميغاواط، وفق ماركو أرثشيلي، الرئيس التنفيذي للشركة.

أرثشيلي أضاف في حديث لـ"الشرق"، على هامش أعمال النسخة الرابعة من منتدى "مبادرة السعودية الخضراء"، أن تلبية تطلعات المملكة في قطاع الطاقة المتجددة تستلزم إضافة 14 ألف ميغاواط طاقة متجددة كل عام، في حين أن "أكوا باور" مسؤولة عن 70% من مشاريع الطاقة المتجددة في البلاد.

يأتي هذا في وقتٍ تخطط المملكة لأن تشكل مصادر الطاقة المتجددة نحو 50% من مزيج الطاقة في عام 2030، كما تريد تعزيز تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة المتجددة، وتعمل على تحقيق مستهدفات برنامج إزاحة الوقود السائل، وتقليص الاعتماد عليه في قطاع إنتاج الكهرباء.

لفت أرثشيلي أيضاً إلى جهود المملكة في إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، بما في ذلك مشروع "نيوم" الذي تمتلك "أكوا باور" 33% منه ويُعد الأكبر في العالم. أضاف: "السعودية ستتحول من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مصدر لإزالة الكربون وتحلية المياه".

التوسع خارج السعودية تتركز 60% من استثمارات "أكوا باور" داخل السعودية،

شكراً.